المبحث الرابع

أبعاد العقيدة في الاقتصاد الوضعي

الحديث عن القيم الروحية والأخلاقية عامة ، يتناول ما جبلت عليه الفطرة الإنسانية من حب الخير والعدل والحق .

والملاحظ أنه ما من اتجاه فلسفي إلا ويدعي لنفسه قيما ما ، بصرف النظر عن توافقها مع الشرائع السماوية أو العرف الإنساني، أو مخالفتها لها.. لذا يمكن القول بأن علاقة الاقتصاد الوضعي بالقيم في بعض توجهاتها، كانت مناوئة للقيم الروحية إلا أنها برغم ذلك كانت تزعم لنفسها أنها تدافع عن قيمة إنسانية.

وعلاقة الاقتصاد الوضعي بالقيم أخذت أحد الاتجاهات التالية :

الاتجاه الأول : يرى أنه لا علاقة بين الاقتصاد والقيم .

الإتجاه الثاني : يؤكد هذه العلاقة ولكن في حدود الدفاع عن بواعث توجهاتهم الفكرية والفلسفية التى قد تتوافق مع قيم إيمانية ، إلا أنهم لم يكن منطلقهم مبعثه انتماء إلى عقيدة أو دفاع عن دين .

اتجاه ثالث : يؤكد علاقة الاقتصاد بقيم فلسفية مادية ، لا علاقة بينها وبين القيم الروحية.

وفيما يلي عرض مختصر لأهم آراء تلك الاتجاهات :

الاتجاه الأول : بعض آراء رافضي العلاقة بين الاقتصاد والقيم :

يعبر فرديك انجلز عن هذا الاتجاه بقوله: «تبدأ النظرية المادية من المبدأ التالي .. وهو أن الإنتاج وما يصحبه من تبادل المنتجات هو الأساس الذي يقوم عليه كل نظام اجتماعي ، وفى كل مجتمع في التاريخ نجد أن توزيع المنتجات وما يصحبه من تقسيم المجتمع إلى طبقات يحدده الإنتاج وطريقته وكيفية تبادله.

فطبقاً لهذه النظرية نرى أن الأسباب النهائية لكافة التغيرات الاجتماعية والثورات الأساسية يجب البحث عنها لا في عقول الناس أو في بحثهم عن الحق والعدل الأزليين، إنما في التغيرات التى تطرأ على أسلوب الإنتاج والتبادل»[1].

---

١) يراجع ذلك تفصيلا للدكتور/ راشد البراوى – تطور الفكر الاقتصادي – دار النهضة العربية – الطبعة الأولى ١٩٧٦

ولم ينفرد أنجلز بهذا الرأي ، وإنما هناك من أنكر علاقة الاقتصاد بالقيم تماما ، حيث يرى أن:

«عدم الربط بين علم الاقتصاد والأخلاق أصبح مسلمة من مسلمات هذا العلم وأصبح ما يرتبط به الاقتصاديون هو ـ أنه ـ : لا توجد صلة مباشرة وضرورية في الحقيقة، بين الاقتصاد والأخلاق. فالاقتصاد إنما يبحث فيما هو كائن فعلا، في حين تنصرف الأخلاق إلى ما يجب أن يكون»[1].

ويزيد من التأكيد على تلك النتيجة بقوله: «بأن علم الاقتصاد لا يعتبر علماً أخلاقياً، كما أنه لا يعتبر علماً غير أخلاقي ، إنما هو علم لا علاقة له بالأخلاق»[2].

الاتجاه الثاني : آراء المؤيدين لعلاقة الاقتصاد بالقيم والتى قد تتوافق مع القيم الروحية :

وعلى خلاف الرأي السابق، هناك من الأدلة العلمية التاريخية ، ما يثبت أن هناك توجهاً روحياً وأخلاقياً صاحب نشأة الاقتصاد الوضعي على يد المنظرين الغربيين الأوائل لهذا العلم.

فالمدرسة التقليدية القديمة لنظام الاقتصاد الطبيعي والتي تمثلت فيما أطلق عليهم «الفزيوقراط» .. يرون في قوانين النظام الطبيعي أنها «التعبير فحسب عن مشيئة الله .. الذي قدره الله ﷻ من أجل سعادة الجنس البشرى»[3].

ويرى أصحاب المذهب الحر أن ـ كل ممارس للنشاط الاقتصادي ـ

«إذا ترك لنفسه فلن يحقق أفضل ميزة له فحسب ، ولكنه سوف يعمل أيضاً على تنمية الخير المشترك ذلك أن العناية الإلهية جعلت من المجتمع نظاما يسوده نظام طبيعي ، وهناك توازن دقيق بين الدوافع المختلفة التي تكمن وراء تصرفات البشر.

وهذا الاعتقاد هو الذي جعل سميث يقول: أنه عندما يسعى فرد وراء مصلحته فإن «يداً خفية تقوده إلى تحقيق غاية لم تكن في الأصل جزءاً من مقصده»[4].

وقد بلغ عمق التأثر بالقيم في التحليل الاقتصادي عند آدم سميث ، أن رأى أحد مفكرى التاريخ الاقتصادي .. أنه «ليس في الإمكان فهم الأفكار الاقتصادية التى يتضمنها كتاب «ثروة الشعوب» من غير أن نلم بالفلسفة التى يشمل عليها الكتاب الآخر الذي وضعه سميث

---

١) الدكتور / أحمد جامع – النظرية الاقتصادية – الجزء الأول– دار النهضة العربية –١٩٧٤ – ص٦٩

٢) الدكتور/ أحمد جامع – المرجع السابق (ص٨، ٩)

٣) الدكتور/ راشد البراوى – المرجع السابق – ص ٦٤

٤) الدكتور/ راشد البراوى – المرجع السابق ص٨١، ٨٢

وهو «نظرية المشاعر الأخلاقية» حيث يرى سميث أن سلوك الإنسان تحركه بالطبيعة ستة دوافع هي: حب النفس، العطف، الرغبة في الحرية، الإحساس بالتوافق، عادة العمل، الميل إلى المقايضة والتبادل بين الأشياء»[1].

وفي مثال آخر ، استند «سيسموندى» أحد أبرز منظرى الاقتصاد الوضعي في دفاعه عن القيمة الأخلاقية لمنع الاستغلال بقوله :

«إن المنافسة الحرة تقضي على الضعفاء .. والطبقة الضعيفة الكبيرة هي العمال في مواجهة الرأسماليين وأصحاب الأعمال. ونظراً لعدم تكافؤ قوة الطرفين ، لهذا تكون هذه الطبقة عرضة لأبشع صنوف الاستغلال.

وما من شك أن سيمسوندى وهو يتحدث عن هذا الاستغلال ، كان يستمد هذه النتيجة من مشاهداته في انجلترا وفرنسا ومن التقارير التى كان يسطرها مفتشو المصانع في البلد الأول»[2].

والملاحظة العامة على هذا الاتجاه ، أنه تناول القيم بشكل مجرد بعيداً عن أى انتماء عقدى أو ديني ، واعتبرها باعثه للتفكير العلمي في صياغة المبادئ الاقتصادية بصفة عامة ، ولم يحاول الخوض تفصيلا في أثرها لدى ممارسة النشاط الاقتصادي بمختلف توجهاته كموارد وإنتاج ، واستهلاك ، وتداول ثم توزيع .

اتجاه ثالث: يؤكد علاقة الاقتصاد بالقيم، منكرا علاقتها بعقيدة أو دين:

يمكن القول بصفة عامة .. أنه ما من فكر إنساني إلا وله جذور عقدية في النفس ، حتى وإن أنكر الدين وشرائعه ، فالإلحاد والفكر المادي المرتبط به، برغم ما ينطوي عليه من كفر .. هو عقيدة .. غير أنها بلا شك عقيدة فاسدة.

والتصور المادي للوجود .. الكون والإنسان والحياة .. يمثل محور انطلاق فكرى في توجهات كل أصحاب المذاهب الفلسفية والنظريات الاجتماعية الوضعية .

لذلك لا غرابة في القول بأن هناك عقيدة ما .. ينبعث منها الفكر الإنساني بصفة عامة ، بصرف النظر عن صدق تلك العقيدة أو زيفها .

وبرغم الفهم الشائع حول النظرية المادية ، بأنها لا دين لها .. إلا أن هناك عقيدة ما استند إليها ذلك الفكر ، حتى وإن بدا ملحدا إزاء إنكاره لقضية الألوهية .

(١،٢) الدكتور/ راشد البراوى - المرجع السابق - ص١٥٥ - ١٥٦

فقد أكد «ماركس» هذا التوجه للمادية التاريخية ، حين اعتبر أن أسلوب الإنتاج وحده المسئول عن العمليات الاجتماعية والسياسية والروحية .. ! وعبر عن ذلك بقوله «في الإنتاج الاجتماعي الذي يزاوله الناس نراهم يقيمون علاقات محددة لا غنى عنها ، وهي مستقلة عن إرادتهم.

وعلاقات الإنتاج هنا تطابق مرحلة محدودة من تطور قواهم المادية في الإنتاج ، والمجموع الكلي لهذه العلاقات يؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع ، وهو الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه النظم القانونية والسياسية ، والتي تطابقها أشكال محدودة من الشعور الاجتماعي. فأسلوب الإنتاج في الحياة المادية يعيّن الصفة العامة للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية في الحياة»[1].

وقد مهد فكر «هيجل» ونزعته في تأكيد أسبقية «الكل» على «الأجزاء» لظهور نظم اقتصادية شمولية ، ضمن إطار التأثر الكبير بآرائه الذي أفرز في النهاية عدة نظم ديكتاتورية حيث يرى البعض أنه ..«هو الذي فتح الطريق لتظهر حركات مختلفة مثل الفاشية والحركة النازية والشيوعية ، وهو بذلك إحدى القوى التي قامت بتغيير وجه العالم في القرن العشرين الميلادي»[2].

ويمكن اعتبار «هيجل» مسئولا أيضا عن التمهيد للنظام الشيوعي .. الذي أنكر الحرية الفردية لحساب المصلحة الجماعية .

وهكذا يمكن اعتبار الفكر المادي ، برغم إلحاده يزعم لنفسه قيمة فلسفية ، ويبرر توجهاته بقيمة أخلاقية من حيث تغليب مصلحة المجموع على حساب المصلحة الفردية .

أما في الجانب الرأسمالي ، فإن القيم احتلت حيزا من اهتمامات الباحثين حيث يرى جون ستيوارت ميل «أن فن الاقتصاد لابد أن يستند إلى افتراضات أخلاقية»[3].

«ويقترح كينز تقسم المشاكل التي يوجهها الاقتصاد إلى ثلاثة أقسام :

أ ـ دراسة علمية وضعية للقوانين الاقتصادية .

ب ـ اقتصاد سياسي تطبيقي ، يعنى بقضايا عملية للوصول إلى أهداف محددة ، ويمكن الاستفادة إلى حد كبير من البيانات المتعلقة بالمؤسسات الفاعلة في المجال الاقتصادي .

---

١) بوشنسكي – الفلسفة المعاصرة في أوربا – ترجمة الدكتور : عزت قرني – سلسلة عالم المعرفة – ربيع أول ١٤١٣هـ ، سبتمبر/ ١٩٩٢م – ص١٣ وما بعدها.

٢) بوشنسكي – الفلسفة المعاصرة في أوربا – المرجع السابق – ص١٣ وما بعدها

٣) الدكتور/ محمد فتحي صقر – تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي – مركز الاقتصاد الإسلامي – المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية – ص ٣٢.

ج ـ قيم ومعايير أخلاقية لازمة من أجل اقتراح سياسات اقتصادية».

ويقول أيضاً:

«إنه من الواضح أن أى مناقشة علمية لها صبغة اقتصادية لا يمكن فصلها عن الأخلاق».

«ويقول البروفيسور (آرثر سميثر) بل إن النظرية الاقتصادية نفسها لا تخلو من القيم، ويضيف: إن أى نظرية اقتصادية لا يمكن أن تكون مبرأة من لمسات عقائدية (أيديولوجية)»[1].

والخلاصة :

أن هناك بغير شك علاقة بين الاقتصاد والقيم الفلسفية والأخلاقية في رأى الكثيرين من منظرى الاقتصاد الوضعي ، إلا أن تلك العلاقة لم تنطلق من بواعث دينية .

---

١) الدكتور/ راشد البراوى – المرجع السابق – ص ١٥٦ وما بعدها.